



أوزتورك عندما كان مستشاراً لأردوغان

## المدير السابق لوكالة الأناضول: لم ننج من سيف الحزب الحاكم

غير أن موظفي الوكالة يُنظر إليهم على أنهم مسؤولون تابعون للدولة، وبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002، سرعان ما أصبحت الوكالة ذراعاً للحزب الحاكم. وتندرج ميزانية الوكالة في ميزانية المديرية العامة للصحافة والإعلام. وأعلنت الوكالة تكبد خسائر بقيمة 65 مليون ليرة (34 مليون دولار) في عام 2011 و105 ملايين ليرة (49 مليون دولار) في عام 2013، وتم تحويل 112 مليون ليرة من ميزانية المديرية في العام التالي لسد العجز.

وتلقت الأناضول في الأعوام الثلاثة حتى 2014، ما يبلغ 386.9 مليون ليرة من المديرية العامة للصحافة والإعلام، لكن في 2013 فقط سجلت دخلاً إجمالياً بقيمة 28.5 مليون ليرة من الاشتراكات. وأظهر تقرير حكومي في 2015 بشأن انشغال المديرية أن 70 بالمائة من ميزانيتها للمؤسسات ذهبت إلى وكالة الأناضول خلال السنوات الثماني السابقة، بإجمالي 715 مليون ليرة. ويتم إنفاق تلك الميزانية على سداد أجور الكتيبة الهائلة من موظفي الوكالة، والذين يتجاوز عددهم 3000 شخص، وهم منتشرون في مختلف أنحاء العالم.

لكن لا بد من أن هناك التزامات تأتي مع هذا التمويل الاستثنائي الذي تحصل عليه الأناضول، ويعتقد الكثيرون أن وكالة الأناضول أصبحت امتداداً للحزب الحاكم.

ويثير ملف حرية الصحافة في تركيا الجدل بسبب الانتهاكات المستمرة من اعتقال الصحفيين والإعلاميين، وإلغاء بطاقتهم الصحافية، وحظر المقالات، وغلق الصحف وأي وسائل إعلامية مرئية أو مكتوبة تنتقد الرئيس رجب طيب أردوغان.

والأسبوع الماضي، دان الاتحاد الأوروبي قيام تركيا بإعادة اعتقال الصحفي والروائي التركي أحمد التان، معتبراً أن ذلك يضر بمصداقية القضاء الذي يشهد تدخلات سياسية.

وقال بيان الاتحاد الأوروبي، إنه "أعيد اعتقال الصحفي أحمد التان (69 عاماً)، الذي ظل رهن الاحتجاز مثله مثل العديد من الصحفيين وممثلي المؤسسات الإعلامية في تركيا، بعد أسبوع واحد فقط من إطلاق سراحه مع منعه من السفر"، على أساس أن هناك مخاطرة في سفره خارج البلاد. وتابع البيان "لم يكن القرار قد اتخذ حتى عندما كانت بعض وسائل الإعلام تنشره بالفعل".

ويعود تاريخ وكالة الأناضول إلى ما قبل تأسيس الجمهورية في عام 1923. فقد تأسست في السادس من أبريل من عام 1920، وكانت شاهدة على الحرب والإصلاحات الثورية التي طبقت بعد تأسيس الجمهورية.

وحصلت وكالة الأناضول على وضع مستقل في الأول من مارس 1925، وما زالت تعمل رسمياً كمؤسسة مستقلة.

أنقرة - كشف المدير العام السابق لوكالة الأناضول التركية الحكومية للأبناء، والمستشار السابق للرئاسة التركية، كمال أوزتورك، عن ممارسات الرقابة على الصحافة وزيف ادعاءات الاستقلالية والموضوعية، مؤكداً أن الكتاب والصحفيين كانوا يعرضون عليه أعمالهم قبل النشر، مخافة أن تتسبب في إزعاج حزب العدالة والتنمية الحاكم. وقال أوزتورك، في تعليق على الفترة التي عمل فيها مديراً عاماً لوكالة "الأناضول" للأبناء الحكومية، خلال لقاء برنامجه الصحفي تشاغلار جيلارا، على قناة يوتيوب، "إن الإصداق الصحفيين الذين يزعمون الآن أنهم يقومون بعمل صحفي أكثر حرية واستقلالية، كانوا يرسلون لي الأخبار والمقالات التي سيتم نشرها في اليوم التالي، ليعلموا ما إن كانت ملائمة أم لا".

وقال أوزتورك "كنت مديراً عاماً لوكالة الأناضول للأبناء منذ عام 2011 وحتى 2014. لذلك كنت شاهداً على كافة الوقائع والأحداث التي وقعت في تلك الفترة". وتابع، "إن كان هناك خطأ قد وقع، فأنسا لي تأثير فيه ولي نصيب منه. عندما كنت مستشاراً صحافياً، لم أتلاعب برزق أحد، لم اتصل بأحد كي يسكت أي كاتب صحفي. إن قال أحد إنه فصل من عمله بسبب قضايا وتحدثت معاً. أشعر بالراحة في هذا الأمر. لم أكن أتدخل لتغيير مجريات الأمور؛ لأن من كانوا قبلي كانوا سبياً في العديد من المشكلات".

## شروط مجحفة أمام تنفيذ ميثاق أخلاقيات الصحافة في المغرب

### الحسم مع المهنية ينطلق من الحسم مع الأخلاقيات

المسؤولية في أخلاقيات المهنة، وليس الحقوق والواجبات على الصحفيين، ويشترط ممارسة على درجة عالية من المهنية، قد لا تتناسب أحياناً مع الواقع الصحفي في البلاد، إلا أن أهل القطاع يجمعون على أهمية هذا الميثاق لتأطير مهنة الصحافة.

واعتبر أن النقاش في ميثاق أخلاقيات مهنة الصحافة كان من الضروري أن يحدث من أجل التأسيس لصحافة نزيهة ومحترمة، موضحاً أن الصحفيين عندما يطلعون على بنود ميثاق أخلاقيات الصحافة، يصابون بالصدمة لأنهم يشعرون بنقل المسؤوليات الملقاة على عاتقهم حينما يشتغلون في الفضاء العام.

بدورها، سجلت جميلة السيوري، رئيسة جمعية عدالة، عدداً من الملاحظات، أبرزها ما يتعلق بالبنود الخاصة باحترام صورة المرأة الذي جاء في الباب المتعلق بالمسؤولية إزاء المجتمع، حيث أكد المجلس الوطني على أنه "لا يجب أن تقدم المرأة في صورة تمييزية أو الحط من كرامتها، ولا تستعمل بأي شكل من الأشكال في الإهانة التي تتجاوز فعل الإخبار". وشددت السيوري على أن "صورة المرأة مشوهة لدى المجتمع"، وتسألت "هل تعنون بها الحفاظ على الصورة القديسة"، مبررة "كان يجب أن تكون حماية المرأة بدل احترام صورة المرأة". وتضمن ميثاق أخلاقيات مهنة الصحافة مبادئ عامة ومجردة، مشتركة بين كل الصحفيين على اختلاف انتماءاتهم، لأنهم يتقاسمون عدداً من القيم المشتركة اعتبرها المنظرون أسساً لهويتهم المهنية على غرار اعتبار الصحافة خدمة تقدم للرأي العام بموضوعية واستقلالية وبحس أخلاقي.

وكان المجلس الوطني للصحافة قد صادق في 7 مارس 2019 على هذا الميثاق، بعد مشاورات مع منظمات وشخصيات أكاديمية وحقوقية وإعلامية حول المشروع الأولي الذي أعده.

ويعتبر المجلس ميثاق أخلاقيات مهنة الصحافة لجنة أساسية من لبنات التنظيم الذاتي للمهنة، وجاء ثمره لتراكم وطني ساهمت فيه الهيئات المهنية المغربية للصحافة والإعلام، وهي النصوص التي ارتكز عليها المجلس، كما استلهم في النص، مختلف التجارب التي سادت على الصعيد الدولي، والمستجدات التي عرفتها المواثيق على ضوء التحولات في مجال تكنولوجيا التواصل.

المسؤولية في أخلاقيات المهنة، وليس الحقوق والواجبات على الصحفيين، ويشترط ممارسة على درجة عالية من المهنية، قد لا تتناسب أحياناً مع الواقع الصحفي في البلاد، إلا أن أهل القطاع يجمعون على أهمية هذا الميثاق لتأطير مهنة الصحافة.

واعتبر أن النقاش في ميثاق أخلاقيات مهنة الصحافة كان من الضروري أن يحدث من أجل التأسيس لصحافة نزيهة ومحترمة، موضحاً أن الصحفيين عندما يطلعون على بنود ميثاق أخلاقيات الصحافة، يصابون بالصدمة لأنهم يشعرون بنقل المسؤوليات الملقاة على عاتقهم حينما يشتغلون في الفضاء العام.

بدورها، سجلت جميلة السيوري، رئيسة جمعية عدالة، عدداً من الملاحظات، أبرزها ما يتعلق بالبنود الخاصة باحترام صورة المرأة الذي جاء في الباب المتعلق بالمسؤولية إزاء المجتمع، حيث أكد المجلس الوطني على أنه "لا يجب أن تقدم المرأة في صورة تمييزية أو الحط من كرامتها، ولا تستعمل بأي شكل من الأشكال في الإهانة التي تتجاوز فعل الإخبار". وشددت السيوري على أن "صورة المرأة مشوهة لدى المجتمع"، وتسألت "هل تعنون بها الحفاظ على الصورة القديسة"، مبررة "كان يجب أن تكون حماية المرأة بدل احترام صورة المرأة". وتضمن ميثاق أخلاقيات مهنة الصحافة مبادئ عامة ومجردة، مشتركة بين كل الصحفيين على اختلاف انتماءاتهم، لأنهم يتقاسمون عدداً من القيم المشتركة اعتبرها المنظرون أسساً لهويتهم المهنية على غرار اعتبار الصحافة خدمة تقدم للرأي العام بموضوعية واستقلالية وبحس أخلاقي.

وكان المجلس الوطني للصحافة قد صادق في 7 مارس 2019 على هذا الميثاق، بعد مشاورات مع منظمات وشخصيات أكاديمية وحقوقية وإعلامية حول المشروع الأولي الذي أعده.

ويعتبر المجلس ميثاق أخلاقيات مهنة الصحافة لجنة أساسية من لبنات التنظيم الذاتي للمهنة، وجاء ثمره لتراكم وطني ساهمت فيه الهيئات المهنية المغربية للصحافة والإعلام، وهي النصوص التي ارتكز عليها المجلس، كما استلهم في النص، مختلف التجارب التي سادت على الصعيد الدولي، والمستجدات التي عرفتها المواثيق على ضوء التحولات في مجال تكنولوجيا التواصل.

المسؤولية في أخلاقيات المهنة، وليس الحقوق والواجبات على الصحفيين، ويشترط ممارسة على درجة عالية من المهنية، قد لا تتناسب أحياناً مع الواقع الصحفي في البلاد، إلا أن أهل القطاع يجمعون على أهمية هذا الميثاق لتأطير مهنة الصحافة.

واعتبر أن النقاش في ميثاق أخلاقيات مهنة الصحافة كان من الضروري أن يحدث من أجل التأسيس لصحافة نزيهة ومحترمة، موضحاً أن الصحفيين عندما يطلعون على بنود ميثاق أخلاقيات الصحافة، يصابون بالصدمة لأنهم يشعرون بنقل المسؤوليات الملقاة على عاتقهم حينما يشتغلون في الفضاء العام.

بدورها، سجلت جميلة السيوري، رئيسة جمعية عدالة، عدداً من الملاحظات، أبرزها ما يتعلق بالبنود الخاصة باحترام صورة المرأة الذي جاء في الباب المتعلق بالمسؤولية إزاء المجتمع، حيث أكد المجلس الوطني على أنه "لا يجب أن تقدم المرأة في صورة تمييزية أو الحط من كرامتها، ولا تستعمل بأي شكل من الأشكال في الإهانة التي تتجاوز فعل الإخبار". وشددت السيوري على أن "صورة المرأة مشوهة لدى المجتمع"، وتسألت "هل تعنون بها الحفاظ على الصورة القديسة"، مبررة "كان يجب أن تكون حماية المرأة بدل احترام صورة المرأة". وتضمن ميثاق أخلاقيات مهنة الصحافة مبادئ عامة ومجردة، مشتركة بين كل الصحفيين على اختلاف انتماءاتهم، لأنهم يتقاسمون عدداً من القيم المشتركة اعتبرها المنظرون أسساً لهويتهم المهنية على غرار اعتبار الصحافة خدمة تقدم للرأي العام بموضوعية واستقلالية وبحس أخلاقي.

وكان المجلس الوطني للصحافة قد صادق في 7 مارس 2019 على هذا الميثاق، بعد مشاورات مع منظمات وشخصيات أكاديمية وحقوقية وإعلامية حول المشروع الأولي الذي أعده.

ويعتبر المجلس ميثاق أخلاقيات مهنة الصحافة لجنة أساسية من لبنات التنظيم الذاتي للمهنة، وجاء ثمره لتراكم وطني ساهمت فيه الهيئات المهنية المغربية للصحافة والإعلام، وهي النصوص التي ارتكز عليها المجلس، كما استلهم في النص، مختلف التجارب التي سادت على الصعيد الدولي، والمستجدات التي عرفتها المواثيق على ضوء التحولات في مجال تكنولوجيا التواصل.



عبدالله البقالي  
لا يجب أن تتحول الرغبة في حماية المهنة إلى ما يشبه مقص الرقيب

وأضاف مجاهد في كلمة له لتقديم ميثاق الأخلاقيات الذي أعده المجلس الوطني، أن هذه المناسبة هي "فرصة للتواصل مع المهنيين، مشيراً إلى أن "المجلس سيعمل على تنظيم لقاءات وتكوينات لاستيعابه (الميثاق)".

وشدد خلال اللقاء الذي شارك فيه عدد من الصحفيين ومدراء نشر صحف وطنية، على أن "المؤسسات الصحافية الوطنية مطالبة بأن تمتلك بدورها ميثاق الأخلاقيات هذا وتعمل على تطبيقه"، مؤكداً أن "مستقبل الصحافة المغربية

## «سنابشات» تقيد الإعلانات السياسية دون حظرها

التواصل الاجتماعي في نشر الدعاية السياسية، وذلك بعد تقدم مسؤولين في حملة المرشح الديمقراطي المحتمل جو بايدن بطلب لإزالة إعلان لحملة الرئيس الأميركي دونالد ترامب من موقع تويتر، وهو ما رفضه زوكربيرغ.



وقالت وول ستريت، إن المواقع الاجتماعية لاقت دعماً كبيراً في بداية انطلاقها، حيث كانت التوقعات أن هذه المنصات ستسهم في دعم الحكم الديمقراطي والقضايا الاجتماعية، ولكن ما حدث بعدها في 2016، عندما فاز دونالد ترامب برئاسة الولايات المتحدة عكس ذلك، حيث ألقى عدد من الليبراليين والديمقراطيين اللوم على فيسبوك، ووصفوا فوز ترامب بالخلل الديمقراطي مع أنهم في السابق أثنوا على دور المنصات في نشر رسالة باراك أوباما.

في المقابل أعلن مؤسس تويتر ومديرها التنفيذي جاك دورسي أن شركته، وبدءاً من نهاية الشهر الحالي، ستحظر كافة الإعلانات ذات الطابع السياسي في جميع أنحاء العالم.

سان فرانسيسكو - انضمت منصة «سنابشات» إلى عمالقة الإنترنت الذين يعملون على التدقيق في الإعلانات السياسية، للتأكد من عدم انطوائها على كذب أو تضليل، لكنها اعتمدت استراتيجية خاصة بها لهذا الهدف، بحسب ما أكدت شركة «سناب» الاثنين. ولم تعتمد الخدمة المحيطة لدى المراهقين استراتيجية فيسبوك التي تسمح بالكثيرة الإعلانات السياسية حتى في حال انطوائها على كذب، ولا تلك المعتمدة من تويتر التي تعزز حظر هذه الإعلانات بالكامل تقريباً.

وقال إيفان شيبغل رئيس «سنابشات» ومديرها العام في مقالة نشرتها «سي. إن. بي. سي»، "ندقق بكل الإعلانات بما فيها السياسية". وأضاف "نحاول إيجاد موقع للإعلانات السياسية على منصتنا، خصوصاً لكوننا نطال عدداً كبيراً من الشباب والشخصيات الذين باتوا مخولين للاقتراع حديثاً، نريد أن يتمكنوا من الانخراط في النقاش السياسي لكننا لن نسمح بأمور مثل التضليل في هذه الإعلانات".

وتحظر «سنابشات» الإعلانات السياسية المضللة أو الكاذبة كما لديها فريق مكلف بالتدقيق في الرسائل المدفوعة للتأكد من أنها لا تخترق قوانين المنصة. ومؤخراً، دافع مارك زوكربيرغ، مؤسس فيسبوك، عن أحقية منصات

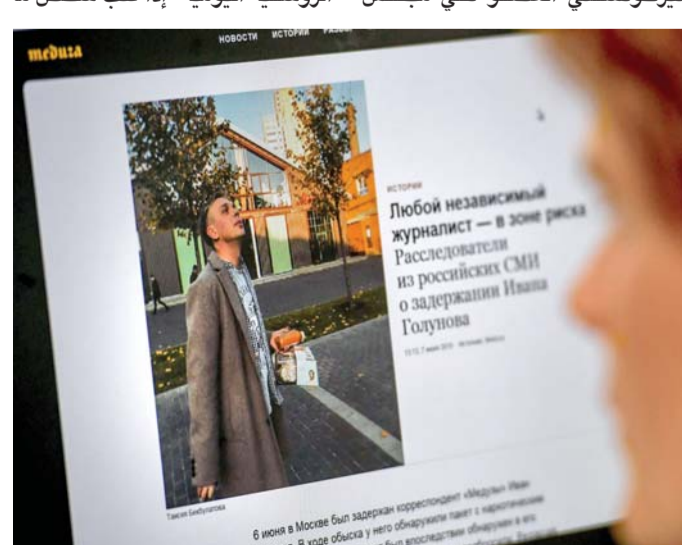
## روسيا تضم الصحفيين والمدونين إلى قانون «العملاء الأجانب»

حقوق الإنسان الروسي من أن القانون سيؤثر على أي شخص يشتر مواد على الإنترنت ويتلقى أموالاً من الخارج حتى لأسباب غير متعلقة بالإعلام.

لكن النواب يصرون على أن التصنيف سيفرض فقط على الصحفيين الذين يكتبون في السياسة. وقال كليوف لصحيفة كومرسنت الروسية اليومية "إذا كتب شخص ما

يغطي بالفعل المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الإعلامية، وأفساد أحد مقدميه، اندريه كليوف، الإعلام المحلي بأن القانون سيؤثر على أي شخص ينشر مواد إعلامية "غير قانونية" ويتلقى أموالاً من الخارج، بما في ذلك في قطاع الإعلانات.

بدوره، حذر الحقوقي الكسندر فيرخوفسكي العضو في مجلس



صحافيون تحت الرقابة

موسكو - توسع موسكو دائرة الرقابة المفروضة على الصحفيين والمدونين في البلاد، ويحذر حقوقيون من فرض قيود أكبر على حرية الإعلام والإنترنت قبل تصويت مرتقب على مشروع قانون مثير للجدل قد يؤدي لتصنيف المدونين والصحفيين المستقلين كـ"عملاء أجانب".

ويريد النواب توسيع التشريع الحالي الذي يجبر وسائل الإعلام الممولة من الخارج ومنظمات المجتمع المدني على وصف نفسها بـ"عملاء أجانب" ليشمل الأفراد.

ويتعين على "العملاء الأجانب" التسجيل لدى وزارة العدل، وتقديم المزيد من الأوراق الرسمية أو مواجهة غرامات. وقال مراقبون إن التعديل سيؤثر على المدونين بل حتى المواطنين العاديين الذين ينشرون على وسائل التواصل الاجتماعي، لكن نواب في الحزب الحاكم نفوا ذلك.

وذكرت منظمة صحافيون بلا حدود في بيان مشترك مع منظمات دولية أخرى إنها "خطوة إضافية لتقييد الإعلام الحر والمستقل" و"أداة قوية لإسكات أصوات المعارضة".

وأفاد نواب قدموا المشروع إنه يهدف إلى "تجويد" القانون الحالي بشأن "العملاء الأجانب" والذي